منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون

(مسودة) ج٦٩/٧٣
٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٦
(Draft) A69/73

التقرير الرابع للجنة "أ"

(مسودة)

عقدت اللجنة "أ" جلستيها العاشرة والحادية عشرة في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٦ برئاسة السيد مارتن بوولز (أستراليا) والسيدة تارو كويفيستو (فنلندا).

وتقرر أن توصَي جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون باعتماد القرارات المرفقة والمقررين الإجرائيين المرفقين فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التالية:

١٣- تعزيز الصحة طيلة العمر

١٣-٥ الصحة والبيئة: مسودة الدليل التفصيلي لتعزيز الاستجابة العالمية لآثار تلوث الهواء الضارة بالصحة مقرر إجرائي واحد بصيغته المعدلة

مقرر إجرائي واحد بصيغته المعدلة

١٣-٦ دور قطاع الصحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

قرار واحد بعنوان:

- دور قطاع الصحة المتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

١٢- الأمراض غير السارية

١٢-٢ تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سمنة الأطفال

مقرر إجرائي واحد

١٢-٣ مسودة خطة العمل العالمية بشأن العنف

قرار واحد بعنوان:

- خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال

١٢-٤ الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها: الاستجابة للتكليفات المحددة من أجل التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها في عام ٢٠١٨

قرار واحد بصيغته المعدلة

البند ١٣-٥ من جدول الأعمال

الصحة والبيئة: مسودة الدليل التفصيلي لتعزيز الاستجابة العالمية لآثار تلوث الهواء الضارة بالصحة

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون، بعد النظر في تقرير الأمانة عن الصحة والبيئة: مسوّدة الدليل التفصيلي لتعزيز الاستجابة العالمية لآثار تلوث الهواء الضارة بالصحة،[١] قررت ما يلي:

(١) أن ترحب بالدليل التفصيلي لتعزيز الاستجابة العالمية لآثار تلوث الهواء الضارة بالصحة؛

(٢) أن تطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز نحو تعزيز الاستجابة العالمية لآثار تلوث الهواء الضارة بالصحة إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين، وعن إنجازاته إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين.

١ الوثيقة ج١٨/٦٩.

البند ١٣-٦ من جدول الأعمال

دور قطاع الصحة المتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بدور قطاع الصحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛[١]

إذ تُذكر بالقرار ج ص ع٥٩-١٥ (٢٠٠٦) الذي رحبت فيه جمعية الصحة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٤-٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦) مع هدفه العام المتمثل في تحقيق "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠ واستخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرائق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار البالغة الضرر بصحة البشر والبيئة"، على النحو المستوحى من الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/ أغسطس – ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)؛

وإذ تؤكد مجدداً التزامها بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ "المستقبل الذي نصبو إليه"؛

وإذ تذكر كذلك بالفقرة ٢١٣ من الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ التي تنص على ما يلي: "تؤكد من جديد هدفنا الرامي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها وللنفايات الخطرة بطرائق تؤدي بحلول عام ٢٠٢٠ إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار البالغة الضرر بصحة البشر والبيئة، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"؛

وإذ تذكر أيضاً بالفقرة ٢١٤ من الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" التي تدعو إلى "التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتعزيز ذلك النهج في إطار نظام قوي يتسم بالتماسك والفعالية والكفاءة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها"؛

وإذ تحيط علماً بالوقت المحدود المتبقي لإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠، والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات عملية والتعاون التقني في إطار قطاع الصحة ومع قطاعات أخرى؛

وإذ تعترف بأن المواد الكيميائية تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي ومستويات المعيشة والصحة غير أن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها تسهم إسهاماً ملحوظاً في عبء الأمراض العالمي، وبأن البلدان النامية تتحمل جزءاً كبيراً من هذا العبء؛

---

١ الوثيقة ج٦٩/١٩.

وإذ تلاحظ أن الوفيات الواقعة سنوياً بمقدار ١٢,٦ مليون وفاة (٢٢,٧٪ من مجموع الوفيات) وسنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز البالغ عددها ٥٩٦ مليون سنة (٢١,٨٪ من إجمالي عبء المرض في سياق سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز) هي وفيات وسنوات مرتبطة بعوامل بيئية يمكن تعديلها، بما فيها حالات التعرض للمواد الكيميائية، وتلاحظ كذلك أنه في عام ٢٠١٢ وقعت ١,٣ مليون وفاة (٢,٣٪ من مجموع الوفيات) و٤٣ مليون سنة من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز (١,٦٪ من إجمالي عبء المرض في سياق سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز) من جراء حالات التعرض لعدد من المواد الكيميائية المختارة.[١] ومن شأن معالجة مشكلة التعرض للرصاص من بين هذه المواد أن يحول دون الإصابة بنسبة ٩,٨٪ من حالات العجز الذهني و٤٪ من حالات الإصابة بداء القلب الإقفاري و٤,٦٪ من حالات الإصابة بالسكتة الدماغية فيما بين صفوف السكان، وأن حالات التسمم غير المتعمد قد تسببت في قتل عدد يُقدّر بنحو ٠٠٠ ١٩٣ شخص في عام ٢٠١٢، منهم نسبة ٨٥٪ في البلدان النامية التي تُردّ فيها بشدة حالات التسمم هذه إلى التعرض المفرط للمواد الكيميائية السامة وإلى استخدام تلك المواد استخداماً غير سليم. وإذ تعترف بأن المعلومات عن عبء الأمراض لا تتاح إلا بخصوص عدد قليل جداً من حالات التعرض للمواد الكيميائية بسبب طبيعة المسألة المعقدة وبأن الأشخاص يتعرضون لمواد كيميائية أكثر بكثير في حياتهم اليومية؛

وإذ يساورها القلق إزاء الآثار الضارة الحادة والمزمنة والمشتركة التي يمكن أن تنجم عن التعرض للمواد الكيميائية والنفايات وإزاء توزيع المخاطر غير العادل في الغالب واحتمال أن تكون هذه المخاطر أكثر حدة بالنسبة إلى بعض الفئات السكانية المستضعفة، وخصوصاً النساء والأطفال والأجيال القادمة عن طريقهم؛

وإذ تؤكد الحاجة إلى التصدي لمحددات الصحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل تحسين الحصائل الصحية وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ تشدد على أهمية حماية الصحة والحد من الإجحافات الصحية، ولاسيما من خلال الحد من آثار المواد الكيميائية والنفايات الضارة بالصحة، باعتماد نهج دمج الصحة في جميع السياسات والنهج الشامل للحكومة ككل، حسب الاقتضاء؛

وإذ تذكر باعتراف المنظمة منذ زمن بعيد بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لفائدة الصحة البشرية، والدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمة بتولي القيادة فيما يتعلق بجوانب الصحة البشرية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، وضرورة مشاركة قطاع الصحة ومساهمته في هذه الجهود على النحو المبين في القرار ج ص ع٥٩-١٥ (٢٠٠٦) بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ والقرار ج ص ع٦٣-٢٥ (٢٠١٠) بشأن تحسين الصحة من خلال تصريف النفايات بطرق مأمونة وسليمة بيئياً؛ والقرار ج ص ع٦٣-٢٦ بشأن تحسين الصحة من خلال الإدارة السليمة لمبيدات الهوام المتروكة وسائر المواد الكيميائية المتروكة؛ والقرار ج ص ع٦٧-١١ (٢٠١٤) بشأن الآثار الصحية العمومية المترتبة على التعرض للزئبق ومركباته؛ والقرار ج ص ع٦٨-٨ (٢٠١٥) بشأن الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة؛

وإذ تُذكِّر علاوة على ذلك بالحصائل المتعلقة بالصحة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دوراته الثانية والثالثة والرابعة التي استرعت الانتباه إلى الحاجة إلى مزيد من المشاركة من جانب قطاع الصحة

---

١ بروس أوستون أ. وآخرون، الوقاية من الأمراض من خلال بيئة صحية: تقييم عالمي لعبء المرض البيئي. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦ (http://www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/preventing-disease/en/، تم الاطلاع في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٦).

وتمخضت عن اعتماد استراتيجية لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي[١] الذي يُبيّن بالتفصيل الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لقطاع الصحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

وإذ تذكر أيضاً بالفقرة ١ من القرار IV/1 الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة والذي يؤيّد وثيقة التوجه العام والإرشادات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ كأداة طوعية سوف تساعد في تحديد أولويات الجهود الرامية إلى الإدارة السليمة للمواد والنفايات الكيميائية على سبيل المساهمة في التنفيذ العام للنهج الاستراتيجي، وإذ تضع في اعتبارها الدعوة في الفقرة ٥ إلى "منظمات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة أن تُصدر، قدر الإمكان بحلول ١ تموز/ يوليو ٢٠١٦، إعلاناً يُعرب عن التزامها بتعزيز أهمية الإدارة السليمة للمواد والنفايات الكيميائية على السواء داخل منظماتها وخارجها، بما في ذلك الإجراءات المعتزم اتخاذها في نطاق ولاياتها لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، إن لم تكن قد فعلت ذلك"؛

وإذ تسلم مع التقدير بأنشطة المنظمة الشاملة في هذا الصدد، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر دعم البلدان في سبيل تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) فيما يتعلق بالأحداث الكيميائية، وإنشاء شبكة المنظمة لتقييم المخاطر الكيميائية في عام ٢٠١٣، والمشاركة في استحداث مجموعة أدوات اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكيميائية التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمشاركة في قيادة التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء، والمشاركة في اتفاقات بيئية متعددة الأطراف متعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛

وإذ تسلم أيضاً بالمبادرات المتخذة على المستويين الوطني والإقليمي، ومن خلال هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، والإسهامات الكبيرة التي تقدمها تلك المبادرات في مجال حماية الصحة من المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

وإذ تذكر بالاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات، ومن بينها اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوّثات العضوية الثابتة (٢٠٠٤) واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (٢٠٠٤، نُقِّحت في عام ٢٠٠٨) واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٨٩) واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق (٢٠١٣)؛

وإذ يساورها القلق من أنه يتعيّن، رغم هذه الجهود، تحقيق مزيد من التقدم نحو التقليل إلى أدنى حدّ من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان التي قد تكون مرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات، وإذ تسلم بوجود حاجة ملحّة إلى سد الفجوات التي تتخلّل حالياً قدرات مختلف البلدان؛

وإذ تسلم بالحاجة إلى توثيق عرى التعاون الرامي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والترويج لنقل ما يكفي من التكنولوجيات النظيفة والمأمونة إلى تلك البلدان؛

---

١ انظر الوثيقة SAICM/ICCM.3/20 للاطلاع على الاستراتيجية والملحق ١ من الوثيقة SAICM/ICCM.3/24 للاطلاع على القرار III/4.

وإذ تؤكد على أهمية إدخال اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن؛

وإذ ترحب بحصيلة الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المنظمة لأولويات قطاع الصحة في سبيل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الخاص بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية[١] المستندة إلى استراتيجية مشاركة قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي؛

وإذ تسلم بالفقرة ١ من إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية (٢٠٠٦) الذي ينص على أن "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك استئصال الفقر والمرض، والنهوض بصحة البشر والبيئة، والارتقاء بمستوى المعيشة والحفاظ عليه لدى البلدان التي تمر بجميع مراحل التنمية"؛

وإذ ترحب بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة الغاية ٣-٩ من أهداف التنمية المستدامة والخاصة بالحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠، وإذ تسلم علاوة على ذلك بالغاية ١٢-٤ من الأهداف والخاصة بتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك بالأهداف والغايات الأخرى ذات الصلة بالجوانب الصحية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات، مثل الغاية ٦-٣ من الأهداف والخاصة بتحسين نوعية المياه؛

وإذ تؤمن بأن تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها يتطلب نهجاً متعدد القطاعات يضطلع فيه قطاع الصحة بدور حاسم الأهمية سعياً إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وتحديد الأولويات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات لمرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠؛

وإذ تشدّد على مسؤولية قطاع الصناعة عن أن يتيح للجهات صاحبة المصلحة هذه البيانات والمعلومات المتعلقة بالآثار الصحية والبيئية للمواد الكيميائية، بوصفها بيانات ومعلومات ضرورية من أجل استخدام المواد الكيميائية والمنتجات المصنوعة منها استخداماً آمناً؛

وإذ ترحب بالنهج المتكامل المُتّبع في تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة،[٢] والذي يمكن تطبيقه في إطار النهج الاستراتيجي، وتؤكد على أن عناصر النهج المتكامل الثلاثة، ألا وهي الإدماج وإشراك قطاع الصناعة والتمويل الخارجي المخصّص، هي عناصر تعزّز بعضها البعض ومهمة كلها بالنسبة إلى تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المستويات كافة؛

وإذ تدرك أن تعزيز النظم الصحية وتدريب القوى العاملة الصحية كما ينبغي يشكلان عاملاً أساسياً لتسهيل إسهام قطاع الصحة بمزيد من الفعالية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

---

١ الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/11.

٢ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ http://www.unep.org/chemicalsandwaste/Portals/9/Mainstreaming/Sound%20Management%20of%20Chemicals/SoundManagementofChemicals.pdf (تم الاطلاع في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٦).

وإذ تدرك ضرورة تعزيز دور قطاع الصحة لضمان مساهمته في الجهود المتعددة القطاعات الرامية إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وما بعده، وأن وضع خارطة طريق تحدد الإجراءات الفعلية التي ينبغي لقطاع الصحة أن يتخذها، من شأنه أن ييسر ذلك،

١- **تحث** الدول الأعضاء[١] على ما يلي:

(١) أن تشارك على نحو استباقي، بطرق من بينها تعزيز دور قطاع الصحة، في الإجراءات الرامية إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيدين الوطني والإقليمي والصعيد الدولي، من أجل تقليل مخاطر الآثار الصحية الضائرة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها إلى الحد الأدنى؛

(٢) تطوير التعاون المتعدد القطاعات وتعزيزه حسب الاقتضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي والصعيد الدولي، من أجل الحد من الآثار الضائرة الوخيمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصحة، والوقاية منها، بما في ذلك داخل قطاع الصحة نفسه؛

(٣) مراعاة التوجه العام والتوجيهات العامة للنهج الاستراتيجي في سبيل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، بما في ذلك أولويات قطاع الصحة، واستراتيجية تعزيز المشاركة مع قطاع الصحة، والنظر في قضايا السياسات الناشئة وغيرها من القضايا ذات الاهتمام،[٢] واتخاذ إجراءات فورية حيثما أمكن، وكلّما لزم الأمر، لتسريع التقدم المُحرز صوب بلوغ هدف عام ٢٠٢٠؛

(٤) تشجيع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في قطاع الصحة على المشاركة في النهج الاستراتيجي وضمان إنشاء الصلات الملائمة مع مراكز الاتصال الوطنية والإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي، والمشاركة في التقارير عن التقدم المُحرز بشأن النهج الاستراتيجي؛

(٥) تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات والقدرة على التواصل داخل الشبكات على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان التنفيذ الناجح للنهج الاستراتيجي؛

(٦) التشجيع على مشاركة قطاع الصحة في العملية التي تُجرى في الفترات الفاصلة بين الدورات والتي وُضعت من خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية، لإعداد التوصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية؛

---

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢ **قضايا السياسات الناشئة** هي: الرصاص في الطلاء؛ المواد الكيميائية في المنتجات؛ المواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية التي تسبب خلل الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية التي تستمر في البيئة؛ **والقضايا الأخرى ذات الاهتمام** هي: المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى البدائل الأكثر أماناً ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة"
http://www.unep.org/chemicalsandwaste/Portals/9/Mainstreaming/Sound%20Management%20of%20Chemicals/SoundManagementofChemicals.pdf (تم الاطلاع في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

(٧) مواصلة تقديم الدعم وحيثما أمكن زيادته، بما في ذلك الدعم العلمي واللوجيستي المالي أو العيني المقدم إلى الجهود الإقليمية والعالمية التي تبذلها أمانة المنظمة في مجال السلامة الكيميائية وإدارة النفايات، حسب الاقتضاء؛

(٨) السعي إلى تنفيذ مبادرات إضافية تستهدف تعبئة الموارد الوطنية حسب الاقتضاء والدولية، بما في ذلك من أجل قطاع الصحة، في سبيل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(٩) تعزيز التعاون الدولي على التصدي للآثار الصحية للمواد الكيميائية والنفايات، بوسائل منها تسهيل نقل الخبرات والتكنولوجيات والبيانات العلمية اللازمة لتطبيق النهج الاستراتيجي، فضلاً عن تبادل الممارسات الجيدة؛

٢- **تطلب من** المدير العام ما يلي:

(١) أن يعدَّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء[١] وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية، خارطة طريق لقطاع الصحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، والإسهام في بلوغ الغايات ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الأخذ في الحسبان التوجُّه العام والتوجيهات العامة الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والعملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، والتي أُنشِئت أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والاستفادة من عمل المنظمة الحالي الوثيق الصلة، فضلاً عن استراتيجية قطاع الصحة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مع التركيز بوجه خاص على المجالات التالية:

(أ) مشاركة قطاع الصحة ودعمه إنشاء وتعزيز الأُطر التشريعية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة؛

(ب) دعم إنشاء أو تعزيز آليات تنسيق وطنية أو إقليمية أو دولية، حسب الاقتضاء، للتعاون المتعدد القطاعات، ولاسيما تعزيز مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية داخل قطاع الصحة؛

(ج) تعزيز التواصل وإتاحة أحدث المعلومات ذات الصلة التي يسهل فهمها لزيادة الاهتمام والوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمخلفات بالنسبة للصحة، وخاصة للفئات السكانية الضعيفة، ولاسيما النساء والأطفال ومنهم إلى أجيال المستقبل؛

(د) المشاركة في الجهود الثنائية الأطراف والإقليمية والدولية الرامية إلى تبادل المعارف وأفضل الممارسات حول الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك شبكة المنظمة لتقييم المخاطر الكيميائية؛

[١] وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(هـ) المشاركة بنشاط في العمل المتواصل بشأن المسائل الناشئة في مجال السياسات العامة للنهج الاستراتيجي وغيرها من المسائل التي تثير القلق، فضلاً عن العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات والتي أُنشِئت أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من أجل إعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠؛

(و) تشجيع تنفيذ استراتيجية النهج الاستراتيجي لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في تطبيق النهج الاستراتيجي، بما في ذلك إجراء استعراض للدور المنوط بهذا القطاع باعتباره مستخدماً للمواد الكيميائية ومنتجاً للمخلفات الخطرة؛

(ز) إدماج مكون المنظور الجنساني في جميع السياسات والاستراتيجيات والخطط الرامية إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمخلفات، ومراعاة الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالتعرُّض للمواد الكيميائية السامة وآثارها على الصحة، مع ضمان مشاركة النساء باعتبارهن وسيطات التغيير في رسم السياسات واتخاذ القرارات؛

(ح) تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الأولويات المُحدَّثة لقطاع الصحة؛

(٢) مواصلة وتعزيز تنفيذ الإجراءات بموجب القرار ج ص ع٦٣-٢٥ (٢٠١٠) بشأن تحسين الصحة من خلال تصريف النفايات بطرق مأمونة وسليمة بيئياً، وإعداد تقرير عن آثار النفايات على الصحة، وما تقوم به المنظمة في الوقت الحالي من أعمال في هذا المجال، والإجراءات الأخرى الممكنة التي يستطيع قطاع الصحة، بما في ذلك المنظمة، اتخاذها لحماية الصحة؛

(٣) مواصلة الاضطلاع بالدور القيادي للمنظمة وتعزيز هذا الدور في تنفيذ النهج الاستراتيجي دعماً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طول دورة حياتها بهدف التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الجسيمة على الصحة، والوقاية منها، حيثما أمكن؛

(٤) دعم تعزيز القدرات على جميع المستويات من أجل إعداد وإتاحة وتحليل بيانات جيدة وموثوقة ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب من البيانات المصنّفة كما ينبغي واللازمة لإجراء قياس مرضٍ للتقدم المُحرز صوب بلوغ الغاية ٣-٩ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحسين البيانات المسندة بالبيّنات، حسب الاقتضاء؛

(٥) مواصلة الجهود الحالية لمشاركة قطاع الصحة في إدارة المواد الكيميائية وإحراز تقدُّم في مجال السلامة الكيميائية خاصة في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

(٦) دعم الدول الأعضاء عن طريق تقديم الدعم التقني بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري، من أجل تعزيز دور قطاع الصحة صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تعزيز القُدُرات على مستوى الأفراد والمؤسسات والشبكات، ونشر أفضل الممارسات المُسنَدة بالبيِّنات؛

(٧) دعم الدول الأعضاء في مجال تعزيز تنسيق شؤون قطاع الصحة فيما يتعلق بالاستجابة للجهود الدولية القائمة، وتجنب الازدواجية أثناء القيام بذلك؛

(٨) تخصيص الموارد الكافية والعاملين لإنجاز عمل الأمانة بما يتماشى مع الميزانية البرمجية ٢٠١٦–٢٠١٧ وبرنامج العمل العام الثاني عشر ٢٠١٤–٢٠١٩، مع الأخذ بعين الاعتبار النداء المُوجّه بالآونة الأخيرة في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والدعوة المُوجهة في الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن دعم النهج الاستراتيجي؛ والعمل في إطار التعاون مع أمانة النهج المذكور من أجل إيجاد وسيلة تعزّز قدرة الأمانة على دعم الأنشطة المتصلة بقطاع الصحة؛

(٩) عرْض ما يلي على جمعية الصحة العالمية السبعين:

(أ) خارطة طريق تبين الإجراءات الملموسة لتعزيز مشاركة قطاع الصحة صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ والإسهام في بلوغ الغايات ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك على النحو المطلوب في الفقرة الفرعية ٢(١) من المنطوق والواردة أعلاه؛

(ب) وتقديم تقرير مرحلي عن إعداد التقرير المطلوب في الفقرة الفرعية ٢(٢) من المنطوق والواردة أعلاه.

(١٠) تحديث خارطة الطريق وفقاً لحصيلة العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠.

البند ١٢-٢ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون، بعد النظر في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال[١] قررت ما يلي:

(١) أن ترحب بتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال؛

(٢) أن تدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، إلى العمل على تنفيذ الإجراءات الموصى بها في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال، حسب الاقتضاء، وحسب السياق، بغية تعزيز مساهماتهم في القضاء على سُمنة الأطفال والمراهقين؛

(٣) أن توصي الدول الأعضاء بأن تحدد استجابات وطنية للقضاء على سُمنة الأطفال والمراهقين، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال، ومع تكييفها مع سياقاتها الوطنية؛

(٤) أن تطلب من المدير العام أن يضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء[٢] وأصحاب المصلحة المعنيين، خطة تنفيذ توجه مواصلة اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على سُمنة الأطفال، والتي ستُقدَّم عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة إلى جمعية الصحة العالمية السبعين كي تنظر فيها.

١ الوثيقة ج٦٩/٨.

٢ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

البند ١٢-٣ من جدول الأعمال

خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بمسودة خطة العمل العالمية بشأن العنف،[١]

وبعد النظر في مسودة خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال؛

وإذ تُقر بأن مسودة خطة العمل العالمية هذه لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال تشكل وثيقة تقنية مسندة بالبيّنات وأفضل الممارسات وإرشادات المنظمة التقنية الراهنة. وأنها تقدّم مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لتعزيز نظمها الصحية للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات وضد الأطفال،

١- **تؤيد** خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال؛

٢- **تشجع** الدول الأعضاء على أن تكيف على المستوى الوطني خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال بما يتماشى مع الالتزامات الدولية التي أعلنتها بالفعل الدول الأعضاء، بما في ذلك أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مع أخذ الأوضاع الخاصة بالأقاليم بعين الاعتبار في الوقت ذاته، وفقاً للتشريعات والقدرات والأولويات الوطنية والظروف الوطنية المحددة؛

٣- **تحث** الدول الأعضاء على أن تنفذ، حسب الاقتضاء، الإجراءات المقترحة للدول الأعضاء في خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال؛

٤- **تدعو** الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين إلى تنفيذ الإجراءات اللازمة للمساهمة في تحقيق التوجهات الاستراتيجية الأربعة لخطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال؛

---

١ الوثيقة ج٦٩/٩.

٥- **تطلب من** المدير العام ما يلي:

(١) تنفيذ الإجراءات المقترحة من الأمانة بموجب خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال؛

(٢) تقديم تقرير مبدئي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة لتعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال، إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين، وتقديم تقرير كامل إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين.

البند ١٢- ٤ من جدول الأعمال

الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها: الاستجابة للتكليفات المحددة من أجل التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها في عام ٢٠١٨

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها: الاستجابة للتكليفات المحددة من أجل التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها في عام ٢٠١٨،[١]

إذ تذكر بقرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع٦٦-١٠ (٢٠١٣)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٦٦ (٢٠١١) و٣٠٠/٦٨ (٢٠١٤) و٣١٣/٦٩ (٢٠١٤) و١/٧٠ (٢٠١٥)، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ١٢/٢٠١٣ و١٠/٢٠١٤ و٨/٢٠١٥،

١- **تلاحظ** عملية تحديث التذييل ٣، في عام ٢٠١٦، من خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

٢- **تؤيد** عملية مواصلة إعداد، في عام ٢٠١٦، نهج يمكن استخدامه لتسجيل ونشر مساهمات الجهات الفاعلة غير الدول بهدف تحقيق الغايات العالمية الاختيارية التسع المتعلقة بالأمراض غير السارية؛

٣- **تحث** الدول الأعضاء على أن تواصل تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالالتزامات الوطنية المدرجة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٦٦ و٣٠٠/٦٨، والتي تتضمن الالتزامات الوطنية الأربعة المحددة زمنياً لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وسائر الالتزامات الرئيسية، مثل تطوير أو تعزيز نظم الترصد من أجل تتبع الإحجافات الاجتماعية فيما يتعلق بالأمراض غير السارية وعوامل الخطر الخاصة بها، ومواصلة وتعزيز النهوج القائمة على مراعاة الاعتبارات الخاصة بالجنسين للوقاية من الأمراض غير السارية، في إطار التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها في عام ٢٠١٨، مع الأخذ بعين الاعتبار المذكرة التقنية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في ١ أيار/ مايو ٢٠١٥، والتي تحدد مؤشرات التقدم والتي سيعتمد عليها المدير العام في إعداد التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية؛

٤- **تحيط علماً** بأن المدير العام تلقى تقريرين من الفريقين العاملين لآلية التنسيق العالمية التابعة للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للتوصية بسبل ووسائل لتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها الفقرتان ٤٤ و٤٥ (د) من الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية

١ الوثيقة ج٦٩/١٠.

العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها لعام ٢٠١١، حسبما ورد في الحاشية ٤ تحت الفرع ٣-١ والحاشية ١ تحت الفرع ٥-١ في الملحق ٥ من الوثيقة ج٦٩/١٠.

٥- **تطلب من** المدير العام ما يلي:

(١) أن يقدم التذييل ٣ المحدَّث من خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، من خلال المجلس التنفيذي، إلى جمعية الصحة العالمية السبعين في عام ٢٠١٧، وفقاً للإطار الزمني المحدد في الملحق ٢ من التقرير؛

(٢) أن يقدم نهجاً يمكن استخدامه لتسجيل ونشر مساهمات الجهات الفاعلة غير الدول، من خلال المجلس التنفيذي، إلى جمعية الصحة العالمية السبعين في عام ٢٠١٧، وفقاً للإطار الزمني المحدد في الملحق ٤ من التقرير.

(٣) أن يواصل تقديم الدعم التقني، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستجابات الوطنية الخاصة بالأمراض غير السارية، بما يتضمن المجالات التي يشملها تقريرا الفريقين العاملين لآلية التنسيق العالمية التابعة للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، في إطار البارامترات المحددة في الميزانية البرمجية.

= = =